ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.JTUH.tu.edu.iq

The Socialist Economic Experience a Development Plans in Tunisia, 1962-1970

Prof. Dr. Muayad Mahmoud Hamad Al-Mashhadani

Tikrit University / College of Education for the Humanities

M. Ghailan Sameer Taha

General Directorate Of Education Saladin

gailanaltikriti@gmail.com
07702008145

***Keywords*:**
Economie
Agriculture
Making
devwlopment

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 13 Aug. 2020
Accepted 27 Aug 2020
Available online 20 Apr 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

There is no doubt that the correct construction of any state requires a solid economic base on which to establish the institutions of the state. It is not possible to separate the political side from the economic one. On the political stability of the country since its independence in 1956, Tunisia has been concerned with building a strong economic structure in order to complete the proper construction of its modern state. Since that time Tunisia has been entrenched under the French protection system, which has drained its economy for many years. Since the announcement of the republican system in Tunisia in 1957, the Tunisian government has taken the responsibility to build a modern western-style like country. It was confirmed that the development plans and building economic and structural foundations are the first thing that the Tunisian government started to strengthen to support its new modern project which was adopted after Habib Bourguiba came to power; he announced a number of reforms in various sectors and institutions of the state, especially the economic aspect.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.4.1.2021.09

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

التجربة الاقتصادية الاشتراكية والخطط التنموية في تونس 1962– 1970

أ.د مؤيد محمود حمد المشهداني/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

م. غيلان سمير طه/ المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الخلاصة

لا شك أن البناء الصحيح لأية دولة يتطلب قاعدة اقتصادية صلبة تؤسس عليها مؤسسات الدولة، ولا يمكن فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي. حول الاستقرار السياسي للبلاد اهتمت تونس منذ استقلالها عام 1956 ببناء هيكل اقتصادي قوي من أجل استكمال البناء السليم لدولتها الحديثة، لا سيما وأن تونس كانت محصنة في ظل نظام الحماية الفرنسي الذي استنزف اقتصادها لسنوات عديدة. وخاصة أنه منذ إعلان النظام الجمهوري في تونس عام 1957، أخذت الحكومة التونسية على عاتقها بناء بلد

حديث على الطراز الغربي.

كان من المؤكد أن خطط التنمية وبناء الأسس الاقتصادية والهيكلية هي أول ما بدأت الحكومة التونسية في تقوية وتقوية اقتصادها لدعم مشروع التحديث الجديد الذي تبنته بعد تولي الحبيب بورقيبة مقاليد الحكم، إذ أعلن عددًا من إصلاحات في مختلف قطاعات ومؤسسات الدولة، ولعل أبرزها الجانب الاقتصادي.

المقدمة

إن البناء الصحيح لأي دولة يتطلب وجود قاعدة اقتصادية متينة ترتكز عليها مؤسسات الدولة، وكذلك لا يمكن الفصل بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي، إذ إن تداعيات الوضع السياسي لأي دولة يلقي بظلاله على الوضع الاقتصادي، وكذلك الحال فإن أثر الوضع الاقتصادي وتداعياته السلبية أو الإيجابية يؤثر بصورة مباشرة على الاستقرار السياسي للبلد .

اهتمت الحكومة التونسية منذ تحقيق استقلالها في عام 1956 ببناء اقتصاد قوي لإتمام البناء الصحيح والسليم لدولتها الحديثة، ولاسيما أن تونس كانت ترزخ تحت نظام الحماية الفرنسي، والذي أستنزف اقتصادها لسنوات طويلة فمن المؤكد أن تكون مهمة النهوض بالقطاع الاقتصادي مهمة صعبة في ظل الظروف والمعطيات التي مرت بها البلاد، وبصورة خاصة انه منذ اعلان النظام الجمهوري في تونس عام 1957 أخذت الحكومة التونسية على عاتقها بناء دولة حديثة ومتطورة على الطراز الأوربي .

كان من المؤكد أن الخطط التنموية، وبناء أسس اقتصادية هيكلية هي اول ما ابتدأت به الحكومة التونسية لتقوية وتعزيز اقتصادها لدعم مشروعها التحديثي الجديد الذي تبنته بعد وصول الحبيب بورقيبة إلى سدة الحكم، إذ أعلن عن جملة إصلاحات في مختلف قطاعات ومؤسسات الدولة ولعل من ابرزها الجانب الاقتصادي .

ابتدأت الحكومة التونسية في عام 1962 تجربة اقتصادية جديدة لتقوية اقتصادها بالاعتماد على النهج الاشتراكي مستندة إلى مصادر تمويل جديدة لزيادة واردات الدولة، والعمل على تحقيق النجاح في توجهها الجديد، ومن تلك المصادر فرض ضرائب جديدة، والاقتراض الخارجي، وتسعير المواد الغذائية بصورة مركزية من قبل الدولة .

كانت الخطط الاقتصادية الزمنية والمعتمدة على تقسيم العمل وتحديد اطر وسياقات محددة لمختلف جوانب العمل هو ما قامت به الحكومة التونسية بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة، وكذلك فقد شجعت العمل التعاوني في القطاعات الاقتصادية كافة وبصورة خاصة في الجانب الزراعي عن طريق ما عرف بنظام التعاضديات والذي كانت فكرته قائمة على دمج الأراضي الصالحة للزراعة والتابعة للحكومة مع الأراضي الزراعية الأهلية، وتكون إدارة تلك التعاضديات عن طريق لجنة مشتركة .

لا يمكن إغفال بعض النجاحات التي حققتها تلك التجربة في عدد من القطاعات الاقتصادية ولعل من أبرزها ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي بصورة واضحة، وإدخال الآلات الزراعية الحديثة في ذلك المجال،

وتحديد اسعار ثابته للحبوب الزراعية، فضلاً عن تطور القطاع الصناعي، وإنشاء عدد من المعامل لدعم ذلك القطاع المهم إلى جانب ازدياد صادرات تونس بصورة نسبية، غير ان ذلك لم يمنع من وجود سلبيات عديدة ظهرت أثناء تطبيق التجربة الاقتصادية الاشتراكية لعل ابرزها التنافس السياسي بين أعضاء الحزب الاشتراكي الدستوري، فضلاً عن التخبط في تطبيق الخطط الاقتصادية، والرفض الشعبي في تطبيق نظام التعاضديات بصورة اجبارية من قبل الحكومة التونسية، إذ أدت تلك العوامل إلى فشل التجربة الاشتراكية برمتها .

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، وكان المحور الأول بعنوان تجربة التعاضديات الزراعية والخطط التنموية 1962-1965، أما المحور الثاني كان بعنوان الأوضاع الاقتصادية في تونس 1965-1970، في حين جاء المحور الثالث بعنوان نقد التجربة الاقتصادية الاشتراكية وأسباب فشلها .

أولاً: تجربة التعاضديات الزراعية والخطط التنموية

يعد أحمد بن صالح مهندس التوجه الاشتراكي في تونس, أو ما يعرف بالسياسة الاقتصادية التعاضدية[1], إذ أصبح في عام 1960 وزيراً للمالية, والتجارة, والتصميم، وبعد مدة وجيزة ألحقت له وزارتي الصناعة والفلاحة, ووزارة التربية القومية, وبذلك أصبح وزير لخمس وزارات تونسية في وقت واحد, وقد رسم سياسية الدولة الاقتصادية في تلك المدة[2]

اعتمدت الدولة التونسية على عدد من المصادر من أجل تمويلها للتجربة الاشتراكية التعاضدية, وهي:-

1. فرض ضرائب مباشرة, وضرائب غير مباشرة، إذ ازداد حجم الضرائب المفروضة منذ عام 1962, غير أن الثقل الأكبر في دفع الضرائب تركز على الطبقات الدنيا, والمتوسطة من السكان.
2. حددت الدولة التونسية أسعار رخيصة للبضائع الفلاحية, والمحاصيل الزراعية بهدف النهوض بقطاع الصناعة, وكانت تتبع طريقة تحويل المال الفائض من القطاع الزراعي للقطاعات الصناعية المنتجة.
3. اعتمدت الدولة بصورة كبيرة على القروض الأجنبية, من المؤسسات المالية كالبنك الدولي[3], وكذلك من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغت نسبة تلك القروض (40٪) من الاستثمارات الداعمة لسياسة الدولة الاقتصادية, ولقد أسهمت تلك المصادر والموارد التي جلبتها من إنشاء مشاريع كبيره مثل: مصانع تكرير النفط في بنزرت ومصنع للفولاذ في العاصمة تونس ومصانع السكر , فضلاً عن النهوض بتطوير طرق المواصلات, وشبكات الماء , والمطارات, والجسور , ومن جانب آخر عملت الدولة على تحويل تجارة الاستيراد والتصدير , وقطاع تجارة الجملة إلى القطاع العام, وحث التجار على التركيز نحو تجارة السلع, والبضائع المنتجة[4].

أقرت الدولة في عام 1962 خطه تنموية عشرية شاملة, إذ عدَّتها معركة, وجهاد نهضوي كبير , وقد جندت لتلك الخطة مختلف الإمكانيات, والطاقات لبناء دولة تونسية متطورة, ومزدهرة اقتصادياً, والقضاء

على التخلف, والعوز الذي كان منتشراً في البلاد, وقد ولدت تلك الخطة من رحم مناقشات, واستشارات طويلة اشتركت فيها قيادات الحزب الحاكم, والمنظمات الشعبية, والمهنية, واستندت تلك الإحصائيات, والدراسات إلى معلوماتية دقيقة, ولم تكن رغبة الحكومة في أن تسير تلك الخطة في إطار التوجيهات الماركسية[5] من حيث أيدولوجياتها, بل كانت تهدف لأن تكون ذات طابع اشتراكي دستوري من أجل إيجاد تضامن جميع فئات الشعب التونسي, وفي الوقت ذاته لم يكن الهدف إلغاء الملكية الخاصة بل تحويلها إلى توجه ذات مضامين اجتماعية والعمل على إيجاد التعايش الإيجابي بين مختلف القطاعات الاقتصادية[6], وقد قسمت الخطة العشرية على ثلاث مراحل من أجل تنفيذها وهي: المرحلة الأولى (1962-1964), المرحلة الثانية (1965-1968), المرحلة الثالثة (1969-1972), ويتم تطبيقها بصورة تدريجية لضمان تحقيق إنجاحها[7].

عملت الدولة من خلال الخطة التنموية العشرية على تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1- رفع المستوى المعاشي للمواطن التونسي عن طريق القضاء على البطالة, وتوسيع نطاق الخدمات الصحية والتعليمية.

2- اشتراك الشعب بمختلف فئاته في سياسة التنمية, وتشجيع الاستثمارات من أجل زيادة نسبة المدخرات الحكومية[8].

3- التخلص بصورة تامه من التبعية الاقتصادية للاحتلال الفرنسي, ومحاولة تونسة الاقتصاد الوطني.

4- تأهيل هياكل الاقتصاد التونسي عن طريق القضاء على الاختلال الموجود بين مختلف القطاعات.

5- العمل على رفع قيمة الدخل السنوي للفرد الواحد بما لا يقل خمسين دينارا, وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان.

6- العمل على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي عن طريق التنمية, وأن كان ذلك يحتاج بعض الوقت، لأن الدولة كانت بحاجة للدعم الخارجي من أجل تحقيق النهوض الاقتصادي.

7- تركيز نظام الاشتراكيات (التعاضديات) في القطاع الفلاحي, واستغلال المساحات الزراعية لزيادة الإنتاج, وكذلك العمل على النهوض بالهياكل الصناعية, وإعطاء الأفضلية للصناعات الأساسية, ويكون تدخل الدولة في القطاع الصناعي لثلاثة أسباب هي:

أ- يعدَّ القطاع الصناعي أحد الأطراف المشتركة في راس المال لاستحداث صناعات تونسية جديدة.

ب- بوصفها المهندس الأول لمشروع التنمية الصناعية.

ج- بوصفها السلطة الرسمية في تشجيع الاستثمار في عدد من الصناعات الضرورية[9].

8- التخطيط لزيادة الإنتاج السنوي العام للدولة بنسبة (6%)[10].

9-احتكار الدولة للاستثمار في القطاعات العامة, إذ تعهدت بثلاث جوانب مهمة هي:

أ- استثمارات النقل, والطاقة, والماء, وتحديد أسعارها وفق سياسة الدولة.

ب- المشاريع والاستثمارات التي يتجاوز تطبيقها إمكانيات القطاع الخاص.

ج- المشاريع التي تتطلب احتكار حكومي مثل صناعة الصلب[11].

10- دعم طبقتي الحرفيين وصغار التجار، وذلك بتعديل النظام الضرائبي من خلال التخفيض أو إلغاء الضرائب عن عدد من المشاريع الصغيرة[12].

كانت الخطة الثلاثية الأولى في إطار الخطة العشرية قد ابتداء عام 1962 من أجل وضع هياكل رئيسية للانطلاق في عملية التحديث الاقتصادي الاشتراكي, وقد أتاحت تلك الخطة لأحمد بن صالح دعما كبيرا للمشروع الإصلاحي الذي تبناه, فضلاً عن الثقة الكبيرة التي منحها اياه الحبيب بورقيبة الذي سانده في طرحه الاشتراكي[13].

عملت الدولة على إنشاء التعاضديات في الجانب الزراعي من خلال إدماج صغار الفلاحين في الشمال, والجنوب, والساحل, والوسط في وحدات زراعية بهدف زيادة الإنتاجية, وركزت في ذلك الشأن على الفلاحين الذين يمتلكون أكثر من خمس هكتارات, وبذلك سيزداد الرأسمال الممول لتلك التعاضديات في المناطق التونسية الريفية[14].

حرصت الدولة من أجل تحقيق أهداف الخطة العشرية على ضمان إقامة قطاعات اقتصادية واسعة, والعمل على زيادة حركة التصنيع للسلع للحد من الاستيراد الواسع, ودعم التعاضديات الاشتراكية, والتنسيق على إنجاح تجربتها[15].

وجدت الدولة في سياستها التحديثية الاقتصادية بانه لابد من اتباع تقنيات جديدة في التحول إلى النهج الاشتراكي بالاعتماد على عنصرين مهمين هما: التخطيط, والتقشف واللذان يتم عن طريقهما تنمية الدخل, وتحقيق التراكم المالي الوارد إلى تونس, وفي الوقت نفسه سعت الحكومة إلى النهوض بالقطاع الاستثماري, والذي ركز في ذلك على القطاعات ذات الإنتاجية الكبيرة, ولا بأس من اتباع سياسة ادخار بصورة إلزامية, ولذلك فإن التخطيط, والتقشف سيعملان على نمو اقتصادي تدريجي, ومتراكم يعمل على رفع المستوى المعاشي للمواطن التونسي وزيادة دخلة المالي[16].

كانت التوجهات الجديدة للحزب الحاكم في السنوات الأولى من الستينيات هي توسيع القاعدة الشعبية الشبابية من أجل مشاركتها في التنمية الاقتصادية, إذ عمل الحبيب بورقيبة على تعين شخصيات شبابية مثل عبد المجيد شاكر الذي أصبح مديرا في الحزب الحاكم, وحسيب بن عمار الذي عين كمندوب للحزب في تونس العاصمة بهدف تكوين إطارات تنموية جديدة, والنهوض بالواقع الاقتصادي, وكذلك تم استحداث لجنة مركزية داخل الحزب عملت على أن تشكل حلقة وصل للربط بين المجلس القومي والديوان السياسي[17].

رأت المصلحة العامة التي تبنتها الدولة التونسية بأنه لابد من أن تكون المشاريع والشركات العامة التي تتوقف عليها حياة السكان تحت إشراف وسيطرة الدولة المباشر, ولا يمكن أن تكون تحت رحمة الأفراد لغرض الابتعاد عن الاستغلال الشخصي, وعليه فقد كانت هنالك استراتيجية اقتصادية مهمة ارتكزت على أسس ثلاث هي:

1- إدارة المؤسسات المرتبطة بسيادة الدولة, والدخول في شراكة مع القطاع الخاص لتنمية الشركات العاملة في القطاعين وعدَّها قطاع مختلط.

2- تأسيس تعاضديات تجارية إلى جانب التعاضديات الفلاحية .

3- استمرار دور القطاع الخاص بشرط احترام سياسة الدولة العامة, ودعوة ذلك القطاع إلى العمل في الأنشطة المنتجة[18].

وجدت الدولة التونسية بأن العمل الجماعي, والربط بين القطاعين العام, والخاص, فضلاً عن الدعم الخارجي هو خير وسيلة لتامين الدخل المالي اللازم لإنجاح التجربة التحديثية, وعلى الرغم من اتباع الدولة للتجربة الاشتراكية بعد فشل الرأسمالية الليبرالية إلاَّ أنَّنا نرى بان تلك التجربة في بدايتها لم تكن تجربة اشتراكية بحته, إذ استمر الاعتماد على القطاع الخاص، واستمر تشجيع الدولة على تنميته، ولربما ذلك يعود إلى حاجة الدولة إلى زيادة مدخولاتها, ولاسيما بعد أن شجعت الدولة على جباية الضرائب من جديد لتعد مصدراً مهماً يدعم سياسة الدولة وزيادة مواردها.

استؤنفت عمليات استخراج النفط[19] في تونس, وبالتحديد في منطقة بنزرت عام 1963 من أجل فتح مجالات جديدة لزيادة الواردات لدعم حركة التنمية[20], ومن جانب آخر عقدت الدولة اتفاقا مع فرنسا في الثاني من شهر آذار 1963 لتحويل ملكية (200) ألف هكتار من الأراضي الزراعية الخاصة بزراعة الحبوب, وأصدرت الدولة في إطار سياستها التحديثية في الثاني عشر من شهر أيار 1964 قانوناً يقضي بجعل ملكية الأراضي الزراعية كافة محصورة بيد الدولة التونسية, والتعاضديات الفلاحية, والأفراد الذين يملكون الجنسية التونسية حصراً, وقد قدرت المساحات التي شملها القانون بحواي (أربعمائة, وخمسة وستون ألف هكتار) من الأراضي التي كانت بيد الفرنسيين, والشركات الأجنبية[21].

جرى عقد مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد في مدنية بنزرت في شهر تشرين الأول 1964, واتخذ قراراً بتغير اسم الحزب إلى الحزب الاشتراكي الدستوري، وذلك لدعم التوجه الاشتراكي الذي تبنته الدولة في مجال التنمية الاقتصادية[22], وقد ركز المؤتمرون لتطبيق التجربة الاشتراكية في مجالين هما القطاع الزراعي والقطاع التجاري وركزت تلك الإجراءات على عدة جوانب كان أهمها:

1- تنمية وتحسين الإنتاج الزراعي.

2-العمل على تحقيق مفهوم الأرض لمن يخدمها, وإقرار ما يعرف بالملكية الفردية.

3-العدالة في واردات الثروة الزراعية.

4- الحفاظ على المستويات الزراعية الإنتاجية.

5- الاهتمام بقطاع الصيد البحري, والعمل على تنظيمه وفقاً للأسس الاشتراكية التعاضدية.

6- استمرار تشجيع إقامة التعاضديات الزراعية, وتدريب العاملين فيها, وتقديم التسهيلات الحكومية لهم.

7- العمل على تنمية التجارة الداخلية للعمل على تنمية ثروات البلد.

8- تقديم التسهيلات لعمليات التصدير وتشجيعها بهدف زيادة صادرات الدولة إلى الخارج .

9- توسيع المؤسسات, والشركات التجارية.

10- تشجيع تجار الجملة والانتقال إلى قطاع الصناعة, لزيادة الإنتاج[23].

أكد المؤتمرون على عدد من النقاط المهمة التي يجب الاهتمام بها وتنفيذها في المجال الصناعي, وأبرزها:-

1- شمولية التنمية الاقتصادية في الجانب الصناعي.

2- السيطرة المباشرة للدولة على مشاريع الإنتاج الصناعي والنهوض باقتصادها القومي.

3- تحديث, وتطوير طرق الاستخراج في ميدان المناجم, مع التأكيد على تخفيض التكاليف.

4- إشراك القطاع الخاص مع القطاع الحكومي لإنجاح التجربة الاشتراكية.

5- تخفيض مصاريف إنتاج الصناعة الغذائية.

6- تقديم التسهيلات للنهوض بمشاريع الإنتاج الصناعية في وسط, وجنوب البلاد.

7- الاهتمام بقطاع النقل لأهميته في النهضة التنموية[24].

أصدرت الحكومة التونسية في عام 1964 قانوناً جديداً للتعاضديات الفلاحية, إذ تم بموجبه تأسيس تعاضديات لتشغيل الفلاحين, وتتولى الحكومة دفع أجورهم, وكذلك توزيع نسبة من فائض الواردات أن وجد على كل فلاح, وعندما رفض عدد من الملاك الصغار مساندة التعاضديات, والعمل فيها استخدم معهم القسر, والإجبار من قبل الحكومة, وإلى جانب هذه التعاضديات أنشأت الحكومة المزارع الكبيرة الجماعية, بينما أبقت المزارع الكبيرة التي تزيد عن(50) هكتار على وضعها السابق, وقد برر الحبيب بورقيبة ذلك بقوله:" **إننا اردنا البدء بالأراضي الصغيرة المساحة لان المساحات الكبيرة والإقطاع لا يوجدان عندنا على نحو ما هو موجود في أسيا وأمريكا اللاتينية**"[25].

أدت سياسة التوسع في إقامة التعاضديات في المجال الزراعي, والزيادة في الإنتاج إلى انخفاض أسعار الحبوب كالقمح كما موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1)[26]

انخفاض أسعار القمح (1963-1965) بالنسبة المئوية

السنة	1963	1964	1965
القمح الصلب	%81	%73	%68
القمح اللين(الحبوب الصغيرة)	%95	%86	%80

استحدثت الدولة التونسية عدد من المشاريع, والمؤسسات المرتبطة بها مباشرة تديرها بصورة احتكارية مثل شركة تونس للحليب, وشركة اللحوم, وشركات للزيوت, والحبوب, واستطاعت الدولة تحديد أسعار ثابته للحبوب, ولم تحدد أسعار الفاكهة, والخضار مما دفع هذا الأمر رجال الأعمال للاستثمار بصورة كبيرة في تلك المنتوجات مستغلين ارتفاع أسعارها في السوق, وعدم تحديد أسعار لها من قبل الحكومة, ويعود سبب تركيز رجال الأعمال في توظيف أموالهم في تجارة الفاكهة, والخضار للأسباب الآتية:

1- نظراً لتعرضها للتلف السريع فان استيرادها يكون صعب, ومرتفع التكلفة في حالة وصولها سالمة.

2- كلفة إنتاجها في الداخل منخفضة, إذا ما تم مقارنة ذلك بسعر الكلفة في الدول الرأسمالية.

3- طلبها من قبل السياح يعد عامل مؤثر في تشجيع المستثمرين المحليين على هذا النوع من الاستثمار الزراعي[27].

عملت الدولة في منتصف الستينات على تطبيق مبدا الاشتراكية بكل حزم, وتوحيد الكلمة, وهذا ما أدى إلى ضرورة إضعاف النقابات العمالية في تونس, إذ عمل الحبيب بورقيبة على إبعاد أحمد التليلي[28], وهو من النقابيين البارزين إلى فرنسا عندما دعا إلى أن تستشير الدولة النقابات العمالية في أي قانون تشرعه, فضلاً عن معارضته لسياسة الضرائب التي اتبعتها الدولة, ومضى الحبيب بورقيبة أكثر من ذلك عندما أصدر قرار بإخضاع النقابات العمالية كافة لسلطة الحزب الاشتراكي الدستوري, ووضعها تحت رقابة ديوان الحزب السياسي, وتنصيب الحبيب عاشور[29] بديلاً لأحمد التليلي في الأمانة العامة للاتحاد التونسي للشغل[30], غير أن الحبيب بن عاشور اودع في السجن لمرتين عام 1965، بسبب مطالبته باستقلال الاتحاد التونسي للشغل, وتحقيق مطالب العمال, مما زاد من حدة المعارضة العمالية[31].

استدعت سياسة تنمية الريف التونسي العمل على زيادة رأس المال المستثمر في الأراضي الزراعية, وزيادة عدد الفلاحين الأجراء على الرغم من أن ذلك سيضيق على نظام الفلاحة العائلي, وكذلك تطلبت عملية زيادة الإنتاج الإكثار من استيراد الآلات الزراعية, وتطوير المكائن الزراعية, والجرارات, والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2)[32]

ازدياد أعداد الآلات الزراعية والجرارات في الريف التونسي (1961-1966)

السنة	1961	1963	1966
العدد	879	1702	2211

مما لاشك فيه أن استعمال المكننة الحديثة في الزراعة سيؤدي إلى تطور في أسلوب العمل, وزيادة في الإنتاج, غير أن نظام التعاضديات الزراعية التي شجعت عليه الحكومة التونسية كان يعتمد بالدرجة الأول على الفلاحين الأجراء المدعومين من قبلها سواء في الأجور, أو فيما يتعلق بدعمهم بالآلات الزراعية الحديثة, وهذا ما أثر سلبا على المزارع الفلاحية العائلية التي لم تدعم بصورة كبيرة كالدعم الذي حصلت عليه التعاضديات الحكومية.

سعت الدولة التونسية إلى دعم تجربتها التنموية من خلال دعم المشاريع الاقتصادية الجديدة, وتحفيزها من خلال جملة أمور أهمها:

1- السماح للرأسمال الأجنبي بالاستثمار داخل تونس من دون تحديد حد أدنى لمستوى الأرباح المستحصلة.

2- توفير الحماية للمنتجات المحلية.

3- منح الأفضلية للمشاريع الجديدة في المشاريع المشتركة مع الدولة.

4- تقديم القروض من قبل الدولة لدعم المشاريع الجديدة.

5- تتحمل الدولة تكاليف الخدمات العمومية من كهرباء, وتعبيد طرق, وهاتف بموجب الأمر الصادر في الثاني من شهر أيلول 1966 لدعم المشاريع المستحدثة[33].

تمكنت الدولة في سياستها التنموية من تطوير القطاع الصناعي بصورة نسبية من خلال أنشاء معامل صناعية للصوف, والكتان, والقطن, والخياطة, وقد تم توحيد تلك الصناعات في عام 1966 تحت إطار " الشركة العامة لصناعة النسيج", وكذلك تم تطوير الصناعات الجلدية, والصناعات الاستخراجية كالفوسفات, والنفط[34], إذ شهد عام 1966 تصدير شحنة نفط للولايات الأمريكية المتحدة للمرة الأولى بعد الاستقلال, وبعد هذا حدثاً بارزاً في تاريخ تونس الاقتصادي[35] .

كان التصدير من الروافد المهمة في النهوض بالواقع الاقتصادي لتونس, وتمويل المشاريع الداخلية, والخطط التنموية من خلال ما يأتي به من دخل قومي، والجدول التالي يوضح حجم تلك الواردات خلال ثلاث أعوام .

جدول رقم (3)[36]

صادرات تونس(1965-1967) بملايين الدنانير

السنة	1965	1966	1967
المواد الغذائية	25,7	32,3	24,6
الفوسفات الخام	11,4	12,5	12,5
الحديد الخام	3,1	2,1	2,4
الرصاص	2,4	1,8	1,4
معادن متنوعة	0,8	0,9	1
النفط الخام	-	4,2	10,5
فوسفات مقوى	8,6	5,2	11,2
هيبار فوسفات	1,1	0,6	0,1
قضبان حديد	-	-	0,4
عجين الحلفاء	1,1	1,8	1,8
جملة هذه المواد	28,5	30,5	42,8
بقية الصادرات	8,7	11	11,2
مجموع الصادرات	62,9	73,5	78,4

إن قراءة جدول صادرات تونس, وما ترتب عليه من واردات مالية لدعم الاقتصاد التونسي يبين وبصورة واضحة أن أغلب صادرات تونس كانت من المواد الغذائية, وهذا ما يؤكد تطور القطاع الزراعي في البلاد, وزيادة إنتاجه لدرجة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية, ووجود فائض إنتاجي استوجب تصديره للخارج لدعم التنمية الاقتصادية المحلية, وإلى جانب المواد الغذائية كانت هنالك صادرات لعدد من المواد الاستخراجية الخام, وأن كانت بأرقام منخفضة, وبالمقابل لم تتطور صناعات أخرى في تونس,

كالصناعات الثقيلة بأصنافها, وصناعات الأجهزة الكهربائية, والآلات التي تستخدم في الزراعة, والتي كانت تدخل لتونس عن طريق الاستيراد.

دفعت زيادة الإنتاج الزراعي إلى تنظيم التعاضديات الاشتراكية بصورة أكبر من ذي قبل عن طريق إنشاء تعاضديات تعاونية نموذجية من خلال دمج أراضي التعاضدية الواحدة التي تقدر نحو (200) هكتار بالأراضي المحيطة بها بمساحة (300) هكتار, ودمجها لإنشاء تعاضدية مثالية يعمل فيها ما يقارب من (30) عائلة, وقام أعضاء الحزب الاشتراكي الدستوري بقيادة حملات كبيرة لتحويل أفضل الأراضي إلى تعاضديات اشتراكية, والزام الفلاحين باعتماد النظام الزراعي الحديث بدلا من الزراعة التقليدية, وفي عام 1968 أصبحت ما يقارب من (30٪) من الأراضي الزراعية ذات المواصفات العالية تحت سيطرة التعاضديات, والتي كان يعمل بها نحو (750) ألف شخص تقدر نسبتهم (27٪) من ساكني الريف التونسي[37].

ركزت الخطط التنموية الفرعية لعامي 1968–1969 على زيادة التنمية في المجال الزراعي, وكذلك تضمنت الاهتمام بتحقيق التحديث الاقتصادي الصناعي في المناطق الجنوبية من تونس كونها كانت الأكثر تأخراً من الناحية الاقتصادية[38].

قَرَّرَ مؤتمر الحزب الحاكم الذي انعقد في مدنية بنزرت على إقرار قانون الإصلاح الزراعي في عام 1969, وفيه قرر المؤتمرون تحقيق المساواة في النهوض بالقطاعات الثلاثة, وهي القطاع العام, والقطاع الخاص, والقطاع التعاضدي, وفي الوقت نفسه تمت الموافقة على السماح للفلاحين بالانفصال عن التعاضديات, والعمل بصورة مستقلة[39], إذ قرر "قانون إصلاح الهياكل الزراعية" الصادر في التاسع من شهر أيلول 1969 ترك التعاضديات التي كان يشغلها العمال الزراعيين تحت تصرفهم, غير أنه في الواقع لم توزع أكثر من خمسين تعاونية للعمال, بينما بقي ما يقدر نحو ثلاثة ملايين هكتار بيد التعاضديات الحكومية التعاونية, والتي تم تأجيرها لعدد من كبار الملاك[40].

ثانياً: نقد التجربة الاقتصادية الاشتراكية وأسباب فشلها :

على الرغم من سعي الحزب الحاكم على جعل خيار تطبيق الاشتراكية هو الاتجاه الأول لسياسته في الستينات, ومباركته للخطط التنموية, إلاَّ أنَّ ذلك لم ينهي الصراعات الداخلية بين أعضاء الحزب الذين انقسموا إلى فريقين: فريق يدعوا إلى النظام الاقتصادي الليبرالي بزعامة الهادي نويرة, ومحمد الصياح[41], وفريق آخر بزعامة أحمد بن صالح الذي تمسك بالتجربة الاشتراكية في تونس, ففي عام (1964) لم يرضى دعاة الليبرالية على تأييد الحزب للنظام التعاضدي, والاستمرار في الاتجاه الاشتراكي أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري[42].

كانت مشاركة طبقة العمال ضئيلة في التعاضديات الاشتراكية الزراعية, وأغلبهم لا يملكون الأراضي باستثناء العمال الميكانيكيين الذين يعملون في الآلات الزراعية, وكما هو معروف أن إدخال المكننة الحديثة في القطاع الزراعي قد جاءت عن طريق القروض الأجنبية التي أثقلت الدولة بالديون الخارجية؛ والتي شكلت نسبة كبيرة في بعض التعاضديات, وكانت تلك القروض قد وجهت إلى صيانة الآلات

الزراعية, وهذا ما انتج عجز مالي في بعض التعاضديات جعلها تخل بالتزاماتها مع العمال الذين انخفض عددهم إلى نحو (7%) في شمال تونس عام 1965[43].

عملت الحكومة التونسية منذ عام 1966 على إدخال المنتجين الرأسماليين في التعاضديات الزراعية الفلاحية, وقد عممت تجربة التعاضديات بصورة كبيرة على الأنشطة الاقتصادية كافة بما فيها تجار الجملة, والمفرد, وأجبرت الفلاحين أيضاً للانضمام في المزارع التعاضدية مستخدمه أسلوب الشدة مع الرافضين للعمل في التعاضديات مثل ذبح قطعانهم, وقطع أسلاك الكهرباء, وخطوط الهاتف عنهم[44], ولاشك أن اتباع أسلوب الشدة جعل الفلاحين ينفرون من العمل في التعاضديات التي أقامتها الدولة, ولاسيما أن هنالك أراضي خاصة تدار وفق نظام العمل العائلي لم يروق لهم الاندماج بالتعاضديات الاشتراكية.

لم تحقق التعاضديات الاشتراكية نجاحاً تاماً كما كان مخطط لها, ويأتي ذلك لأسباب يمكن تلخيصها بما يأتي:

1- إقحام أشخاص لا يملكون إراضي زراعية, ولا يملكون خبرات في المجال الزراعي في صنع القرار, وذلك لأسباب سياسية.
2- تطلب تحديث النظام الزراعي في تونس تحويل صنف الأراضي المخصصة للحبوب إلى مزارع لإنتاج الفاكهة, وأشجار للزيتون, وهذا يتطلب حقب زمنية طويلة قبل أن تجنى ثمار ذلك المشروع.
3- طالبت جهات خارجية داعمه للاقتصاد التونسي بصورة صريحة بإلغاء التعاضديات كالبنك الدولي, و"الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية".
4- وقوف الطبقة البرجوازية في الريف ضد نظام التعاضديات, وقام (5) الأف شخصاً من كبار الملاكين بمقابلة الحبيب بورقيبة عام 1968 مستغلين العلاقة التاريخية التي تربطهم بالحزب الحاكم, إذ بينوا له انعدام الكفاءة
الإنتاجية للمزارع الحكومية, فضلاً عن الديون الكبيرة التي تسببت فيها[45] .
5- التخبط في تطبيق الحرية الاقتصادية مما أدى إلى بروز طبقة رأسمالية احتكرت الثروة، في حين أزداد التدهور في أوضاع عامة التونسيين، وترسخ التخلف الاقتصادي في البلاد.
6- استياء الشعور الشعبي، بسبب فرض تجربة التعاضديات بأسلوب بوليسي متشدد[46].

كانت القروض أحد مصادر تمويل الاقتصاد التونسي, ولكن من المعروف بان الدول الرأسمالية تقدم تلك الديون, أو الدعم المالي بما ينسجم ومصالحهم الخاصة عن طريق تحديد نوع المشاريع التي تدعمها, وعن طريق شروط معينة, فعلى سبيل المثال عندما قامت إحدى مؤسسات البنك الدولي بتمويل عدد من التعاضديات اشترطت أمور معينة لتنفيذنا كي تؤمن الحصول على الفوائد وجني الأرباح, وعلى الرغم من أن الحكومة التونسية كانت قد أعلنت أن مسالة الاعتماد على الدعم الخارجي سيكون بصورة وقتية إلاَّ أنَّ

الواقع كان عكس ذلك, إذ ارتفعت تلك القروض بصورة تصاعدية من (81,5) مليون دينار عام 1962 إلى نحو (322,1) مليون دينار في نهاية الستينات[47].

ارتبطت سياسة التخطيط الاقتصادي في تونس برغبات الحزب الحاكم الذي طالما كان أعضائه يتدخلون في شؤون التعاضديات الاشتراكية, فضلاً عن ان تنفيذ مشاريع الإصلاح الاقتصادي كانت تأتي من نظرة فوقية للنخب التحديثية تعمل لتفادي قيام إصلاح اقتصادي ديمقراطي شامل, وإنما اكتفت بسياسة إصلاحية للهياكل الفلاحية في الريف[48].

أدى اقتصاد تونس الهش إلى أزمة مالية كبيرة أسهمت في توتر العلاقات مع الدول المانحة والداعمة للتجربة الاقتصادية الاشتراكية في مسالة القروض, فضلاً عن، ذلك فان الموازنة التونسية لم تكن قادرة على تغطية التخصيصات الضخمة للوزارات غير المنتجة مثل الأمن الداخلي والدفاع , وقطاع التعليم, ومن جانب آخر أوقفت السلطات الفرنسية المساعدات المالية لتونس بسبب رفضها لنظام التعاضديات, الذي أدى إلى طرد الفرنسيين من الأراضي الزراعية الخاصة بهم[49].

بلغت المعارضة الشعبية ذروتها لنظام التعاضديات في عام 1969, إذ خرجت تظاهرات لإعداد كبيرة من الفلاحين ترفض سياسة الاشتراكية التعاضدية ما أدى إلى تدخل الشرطة, والجيش لفض التظاهرات ما أدى إلى سقوط العشرات من الجرحى[50], وبالمقابل فقد كثرت الخلافات في أسلوب التخطيط الإداري للسياسة الاشتراكية في تونس بين الحبيب بورقيبة, ووزير المالية ما دفع الحبيب بورقيبة إلى الإعلان رسمياً عن فشل التجربة الاشتراكية في الثاني عشر من شهر أيلول 1969 وعلى ضوء تلك الأحداث قرر إعفاء أحمد بن صالح من مناصبه الوزارية[51], وتم إلقاء القبض عليه, وأحيل إلى القضاء لمحاكمته بالعديد من التهم الموجه إليه[52].

وأخيراً لابد من القول أن التجربة الاشتراكية كانت تجربة فريدة من الناحية النظرية في دولة حديثة الاستقلال لو طبقت بصورة سليمة, وكان الهدف من تلك التجربة النهوض بالمستوى المعاشي للمواطن التونسي, وتوفير فرص العمل, والقضاء على البطالة التي كانت متفشية, وبالفعل وفرت فرص للعمل في الريف التونسي, وأن لم تكن شاملة لجميع الفئات العاملة, ولاسيما إذا عرفنا بأن المزارع في الريف التونسي, كانت تزرع عن طريق نظام العمل العائلي, ونظام العمال الإجراء, وقد استمر هذا الوضع بعد تطبيق نظام التعاضديات, ويمكن القول أن الإنتاج الزراعي قد حقق نمواً واضحاً، وأن كان قليل نسبياً, وهذا ما لمسناه في ارتفاع معدلات التصدير في هذا القطاع, ويبدو أن ذلك يعود إلى أن تونس بلداً زراعياً في الأصل تكثر فيه المنتجات الزراعية, وفي مقدمتها الحبوب, فليس من الغريب أن يتحقق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال, وانتعاش الحركة التجارية للمحاصيل الزراعية.

تدخلت الدولة في قطاع التجارة بصورة مباشرة بالزام تجار الجملة والمفرد بالاشتراك بالعمل التعاضدي, ومن جانب آخر لم تحقق الصناعة التونسية تقدم ملحوظ في الستينيات, إذ استمرت الصناعات التقليدية النسيجية, والقطنية, والجلدية, وعدد من الصناعات الاستخراجية يقابله تدهور في

أوضاع العمال التونسيين وكذلك فقد ازدادت الديون الخارجية, وعمليات الاستيراد لتعويض النقص في مجال الصناعات الثقيلة ما أرهق من كاهل الاقتصاد التونسي.

الخاتمة :

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن توضيحها فيما يأتي:

1- يمكن القول ان أحمد بن صالح كان صاحب فكرة تطبيق سياسة التعاضديات الاقتصادية في تونس .

2- كان هدف الحكومة التونسية في تجربتها الاقتصادية في ستينيات القرن العشرين هو زيادة واردات الدولة لدعم توجهاتها في بناء دولة حديثة على النمط الغربي .

3- اعتمدت الحكومة التونسية على خطط اقتصادية تنموية مدروسة لإنجاح توجهاتها الاقتصادية، ولعل أبرزها الخطة العشرية في عام 1962، والخطط الفرعية التابعة لها .

4- أرادت الحكومة التونسية النهوض بقطاعات الصناعة والسياحة والتصدير إلى جانب تعزيز القطاع الزراعي .

5- حاولت السياسة الاقتصادية لتونس في تلك المدة على رفع المستوى المعاشي للمواطنين التونسيين، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية .

6- كان من أسباب فشل تجربة الاقتصاد الاشتراكي في تونس تكليف أشخاص لا يمتلكون خبرات اقتصادية في رسم الخطط التنموية .

7- أثرت القروض من الخارج بصورة سلبية في تحقيق أهداف الحكومة التونسية للنهوض بالقطاع الاقتصادي للبلاد، إذ كان قد ترتب على تلك القروض الزام الحكومة التونسية بدفع فوائد للجهات الخارجية المانحة لتلك القروض .

8- استعملت الحكومة التونسية اساليب الشدة في تطبيق التجربة الاقتصادية الاشتراكية، وبصورة خاصة في مجال التعاضديات الزراعية، والزام الفلاحين للعمل فيها مما أدى إلى نفرة الكثيرين منهم من تلك المزارع التعاونية، إذ كان بعض الفلاحين يمتلكون أراضي زراعية خاصة بهم قامت الحكومة التونسية بإجبارهم على ضم تلك الأراضي إلى الأراضي الحكومية المجاورة لها لتأسيس التعاضديات الزراعية .

الهوامش

(1) تبنت سياسة التخطيط الاشتراكي وضع مقدرات تونس تحت سلطة الحكومة من خلال تأسيس تعاضديات (تعاونيات) عن طريق دمج الأراضي الزراعية القريبة من أراضي الدولة في تعاضديات مشتركة, ويتولى إدارة كل تعاضدية لجنة تضم الملاك, وموظفين حكوميين يتقاسمون أرباح التعاضدية, وتدعم تلك الأراضي من قبل الدولة من خلال توفير الأسمدة, والمكائن وغيرها مقابل الحصول على الحصة من الأرباح. للمزيد ينظر: حسن زغير حزيم, الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (1933- 1987) دراسة تأريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003, ص68.

(2) الهادي التيمومي, تونس (1956-1987)، دار محمد علي للنشر، ط2، تونس، 2008, ص93.

(3) البنك الدولي: مؤسسة تعمل على تطبيق البرامج التنموية, وإدارة نظام المال العالمي, وقد تأسس عام 1945 من خلال قرارات مؤتمر بريتون وودز, وابتدأ بأعماله في عام 1946 في واشنطن, وتتبعه عدد من مؤسسات التمويل والبنك الدولي التابع للأمم المتحدة نشط في مجال منح القروض بعيدة الأجل. للمزيد ينظر: غزل الحوري، أثر السياسة الكمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, 2015, ص42.

(4) الهادي التيمومي, المصدر السابق, ص94-95.

(5) الماركسية: نسبة إلى أفكار ماركس, وركزت تلك النظرية على دراسة المجتمع بصورة أساسية من خلال قوانينه, وتطوره, وتتبنى الاتجاه الاشتراكي, وتعد المادية التاريخية من المفاهيم المهمة التي ركزت عليها النظرية الماركسية: للمزيد ينظر: كيلله كوفالسون, المادية التاريخية دراسة في نظرية المجتمع الماركسية, ترجمة: ألياس شاهين, دار التقدم, موسكو, د. ت, ص30 .

(6) الهادي البكوش, شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، موفم للنشر، تونس، 2013, ص175-176.

(7) حسن بن التومي شطبوري, التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية في تونس 1956-1973, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية التربة (ابن رشد), جامعة بغداد, 2003, ص165-166.

(8) محمد عبد العزيز الجوادي, أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1982, ص115.

(9) عبد اللطيف الهرماسي, الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس انموذجاً، سراس للنشر، تونس,1993, ص55-56.

(10) حسن بن التومي شطبوري, المصدر السابق, ص166.

(11) عبد اللطيف الهرماسي, المصدر السابق, ص56-57.

(12) Amin Samer, Le Maghreb Moderne Miniuit, Paris, 1970, P.12.

(13) مجموعة من الباحثين, تونس عبر التأريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، والاجتماعية، تونس، 2005، ج3, ص187.

(14) حمة الهمامي, المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية, حامد للنشر والتوزيع, صفاقس, 1989, ص76.

(15) الهادي التيمومي, تونس (1956-1987), ص93.

(16) عبد اللطيف الهرماسي, المصدر السابق, ص53-54.

(17) حسن بن التومي شطبوري, المصدر السابق, ص181.

(18) عبد اللطيف الهرماسي, المصدر السابق, ص60-61.

(19) ابتدأت عمليات التنقيب عن النفط في تونس من قبل الشركات الفرنسية ما بين عامي (1909–1911) قرب منطقة الوادي المالح, وتم في تلك العمليات استخراج كمية قليلة من النفط, وفي عام 1917 عادت الشركات الفرنسية للتنقيب مجددا في منطقة الفول, وفي عام 1931 تأسست شركة (الدراسات والتنقيب عن النفط), وكان شركة مشتركة تونسية–فرنسية, وعلى الرغم من ذلك لم تكن المحاولات لاكتشاف النفط جدية بصورة كبيرة, وفي عام 1948 = أصدر قانون خاص بالتنقيب عن النفط في تونس, وذلك من أجل إدخال الطرق الجديدة في التنقيب. للمزيد ينظر: انتصار جاسم سعد يوسف, السياسة الأمريكية تجاه تونس، 1956–1967، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2010, ص193–194.

(20) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي, تأريخ الأقطار العربية المعاصر 1917–1970، دار التقدم، موسكو، 1976، ج2, ص293.

(21) مؤلف مجهول, الحبيب بورقيبة حياته جهاده، كتابة الدولة للأخبار والارشاد، تونس، د.ت ، ص170–171.

(22) مجموعة من الباحثين, المصدر السابق, ص187.

(23) حسن بن التومي شطبوري, المصدر السابق, ص175–176.

(24) المصدر نفسه, ص177.

(25) محمد عبد العزيز الجوادي, المصدر السابق, ص127–128.

(26) الهادي التيمومي, المصدر السابق, ص101.

(27) المصدر نفسه ص102.

(28) أحمد التليلي: ولد في عام 1916 في مدنية قفصة, وحصل على الابتدائية عام 1930 من المدرسة الصادقية, وفي عام 1937 التحق بمعهد الصادقية, وعمل معلما عام 1939, والتحق بالعمل النقابي في عام 1947, ويعد من العناصر المقاومة المهمة في الحركة الوطنية, إذ سجن بين عامي 1952–1954, وفي عام 1956 أصبح أمنياً عاماً لاتحاد العمال, للمزيد ينظر: مهماه شهيرة وطالبية زوبيدة, أحداث بنزرت 19–22 جويليه 1961 وانعكاساتها على العلاقات التونسية الفرنسية, رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة العربي التبسي– تبسة, 2016, ص12.

(29) الحبيب عاشور: ولد في قرية العباسية التابعة لصفاقس عام 1913, والتحق بالمدرسة الفنية فيها, ويعد من الزعامات النقابية في تونس, إذ اشترك في تأسيس عدد من النقابات العمالية في جنوب تونس, وتولى قيادة الاتحاد التونسي للشغل مرات عديدة. للمزيد ينظر: نعمة بحر فياض نمر الحمداني, صالح بن يوسف ودوره الساسي في تونس 1934–1961، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012, ص90–91.

(30) حسن بن التومي شطبوري, المصدر السابق, ص206–207.

(31) فايز سارة, الأحزاب والحركات السياسية في تونس 1932–1984، مكتب الخدمات الطباعية، دمشق، 1986, ص56.

(32) حمة الهمامي, المصدر السابق, ص76.

(33) عبد اللطيف الهرماسي, المصدر السابق, ص63–64.

(34) حمة الهمامي, المصدر السابق, ص77.

(35) انتصار جاسم سعد يوسف, المصدر السابق, ص195.

(36) حمة الهمامي, المصدر السابق, ص84.

(37) مجموعة من الباحثين, ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي التأريخ والثقافة والسياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014, ص220–221.

(38) أكاديمية العلوم الاتحاد السوفيتي, المصدر السابق, ص293.

(39) المصدر نفسه, ص297.

(40) مجموعة من الباحثين, ما بعد الاستعمار والقومية, ص224.

(41) محمد الصياح: من أبرز المقربين للحبيب بورقيبة, وقد عمل كمدير للمكتب الخاص للحزب الحاكم, ويعد من الرموز المهمة في كوادر الحزب, ويتهمه الخصوم بأنه أحد العناصر المسؤولة عن جمود النظام السياسي التونسي. للمزيد ينظر: عواد إبراهيم خضر العبيدي, الحركة الإسلامية في تونس 1970–1987، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012, ص100.

(42) فايز سارة, المصدر السابق, ص28.

(43) محمد صالح الهرماسي, تونس الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد(1956–1986), دار الفارابي, بيروت,1990, ص35.

(44) الهادي التيمومي, المصدر السابق ص97.

(45) مجموعة من الباحثين, ما بعد الاستعمار والقومية, ص221–222.

(46) إبراهيم طوبال، البديل الثوري في تونس، دار الحكمة للنشر، لبنان، 1979، ص81–83.

(47) حمة الهمامي, المصدر السابق, ص81–82.

(48) عبد اللطيف الهرماسي, المصدر السابق, ص76.

(49) فؤاد الصباغ, دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية, تونس, 2017, ص6.

(50) حسن بن التومي شطبوري, المصدر السابق, ص223–224.

(51) عواد إبراهيم خضر العبيدي, المصدر السابق, ص45.

(52) الهادي التيمومي, المصدر السابق, ص98.

The References

First: books

1. Ibrahim Tobal, The Revolutionary Alternative in Tunisia, Dar Al-Hikma Publishing, Lebanon, 1979.
2. The Academy of Sciences in the Soviet Union, Contemporary Arab History 1917-1970, Part 2, House of Progress, Moscow, 1976.
3. Hamma Hammami, Tunisian Society, Socio-Economic Study, Hamed for Publishing and Distribution, Sfax, 1989.
4. Abdel-Latif Al-Hermassi, The State and Development in the Maghreb, Tunisia as a Model, Sras Publishing, Tunis, 1993.
5. Fayez Sarah, Political Parties and Movements in Tunisia 1932-1984, Printing Services Office, Damascus, 1986.
6. Fouad Al-Sabbagh, A study of the Tunisian economic conditions, Tunis, 2017.

7. Kelle Kovalson, Historical Materialism, a study in the Marxist theory of society, translated by: Elias Shaheen, House of Progress, Moscow, (Undated).
8. A group of researchers, Tunisia Through History The National Movement and the Independence State, Part 3, Center for Economic and Social Studies and Research, Tunis, 2005.
9. A group of researchers, Post-colonialism and Nationalism in the Maghreb, History, Culture and Politics, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2014.
10. Muhammad Salih Al-Hermassi, Tunisia The workers' movement in the system of dependency and the one-party system (1956-1986), Dar Al-Farabi, Beirut, 1990.
11. Author of unknown, Habib Bourguiba, his life as his jihad, State Writing for News and Guidance, Tunisia, (Undated).
12. El-Hadi El-Bakoush, Testimonies of Colonialism and Resistance in Tunisia, Algeria and Morocco, Mouffem El-Nasher, Tunis, 2013.
13. Al-Hadi Al-Timoumi, Tunis (1956-1987), Mohamed Ali Publishing House, 2nd Edition, Tunis, 2008.

Second: theses and university theses:

1. Intisar Jassim Saad Yusef, American policy towards Tunisia, 1956-1967, PhD thesis (unpublished), Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2010.

2. Awad Ibrahim Khader Al-Obaidi, The Islamic Movement in Tunisia 1970-1987, PhD thesis (unpublished), College of Education, University of Tikrit, 2012.

3. Hassan Zughair Hazim, Habib Bourguiba and his political role (1933-1987), historical study, MA (unpublished), Faculty of Arts, University of Baghdad, 2003.

4. Ghazal Al-Houry, The Impact of Customs Policy on the Syrian Economy in Light of Foreign Trade Liberalization, PhD thesis (unpublished), Faculty of Economics, University of Damascus, 2015.

5. Hassan Ibn Toumi Shattbouri, Internal political, economic and social developments in Tunisia 1956-1973, PhD thesis (unpublished), Faculty of Soil (Ibn Rushd), University of Baghdad, 2003.

6. Muhammad Abdel Aziz Al-Jawadi, The Impact of Political Transformations on the Social Construction in Tunisia, Master Thesis (unpublished), Higher Institute for National and Social Studies, Al-Mustansiriya University, 1982.

7. A famous mission and student Zubaida, the events of Bizerte 19-22 July 1961 and their implications for the Tunisian-French relations, Master Thesis (unpublished) of the Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Arabi Tebessa - Tebessa, 2016.

8. Nima Bahr Fayyad Nimer al-Hamdani, Salih bin Yusuf and his political role in Tunisia 1934-1961, MA Thesis (unpublished), College of Education, University of Tikrit, 2012.

Third: foreign books:

1. Amin Samer, Le Maghreb Moderne Miniuit, Paris, 1970.